سلطة المرأة العاملة في اتخاذ القرار داخل الأسرة

أ.د.مصطفى عوفي/ جامعة باتنة1

و أ. حَديدان وفاء / جامعة عباس لغرور خنشلة

الملخص:

الأسرة مؤسسة اجتماعية مصغرة تمثل الهيكل الأول لأوسع دوائر صنع القرار المجتمعي انتشاراً ، ومن خلالها يمكن رصد التقدمنحو النهوض بالمرأة وتعزيز دورها، ليس فقط على مستوى الأسرة، بل على مستوى المجتمع العام كذلك.

و لاشك أن تمكين المرأة من تقرير مصيرها والمشاركة في صنع القرار يتطلب أولاً إزالة التمييز ضدها كجزء من البنيان الفكري والحضاري، حتى يتسنى تغيير السلوك الاجتماعي لأفراد المجتمع.

فتمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار الأسري –سواء أكانت زوجة أو أماً أو أختاً أو ابنة –لا يعني صراعاً أو مزاحمة لسلطة الرجل داخل الأسرة، وإنما يحقق ذلك شروط قيام المرأة بدورها كشريك كامل، مما يحقق التوازن في العلاقات والأدوار.والتوازن شرط ضروري لتلافي مخاطر الصراع المستتر الذي يهدد استقرار العلاقات في الأسرة والمجتمع. فالمرأة التي تشعر بتوازن العلاقة مع أفراد أسرتها إنما تشعر بالأمان والاستقرار، مما يتيح لها فرصة أفضل للقيام بدورها في تحمل مسؤوليتها كأم وزوجة وامرأة عاملة دون الحاجة إلى الدخول في صراع خفي مع الزوج أو إلى كثرة الإنجاب من أجل الاحتفاظ بالزوج.

مقدمة:

كان لما حدث للمجتمعات جراء التغيرات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية –والتي أدت إلى التحضر- اثر كبير على المرأة التي استطاعت تحقيق تقدم ملحوظ في المشاركة في الحياة العامة وإظهار دورها في المجتمع ، من خلال خروجها إلى ميدان العمل ومشاركتها في الإنتاج ، حيث أكسبها ذلك قيمة في المجتمع كفرد مستقل له كيانه ودوره الفعال في التنمية، هذه الاستقلالية خلقت نوعا من الإحساس الذي أصبح جديدا على المرأة خاصة في البلدان العربية كون الدخل الذي تتحصل عليه من عملها أصبح أساسيا في عملية الإنفاق، هذا الإحساس تمثل في محاولتها لفرض رأيها داخل الأسرة باعتبارها عضو مهم في تسيير اقتصادها، مما خلق نوع من التعارض بين هذا الدور القيادي الجديد الذي تعمل جاهدة على تكريسه، و بين الدور القيادي التقليدي الذي كان منوطا للرجل باعتباره المعيل الوحيد للأسرة و الذي وقع في مفترق الطرق بين الحفاظ على دوره التقليدي باعتباره الرجل، و بين حاجته للدخل الذي تحصل عليه المرأة من خلال عملها و الذي ترك مجالا لا يستهان به لبروز دور قيادي جديد ربما جنبا إلى جنب، ليصل إلى الاستفراد بالقيادة في حالة كون دخل المرأة هو المصدر الوحيد للأسرة.

و من هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

كيف توزع الأدوار داخل الأسرة الجزائرية؟

ويذهب التحليل في خطوط عريضة تحت التساؤلات التالية:

-هل أساسية دخل المرأة في الإنفاق يعطيها الحق في تولي الدور القيادي في تسيير شؤون الأسرة إلى جانب الرجل؟ بمعنى أخر: هل مورد الزوجة يحدد سلطتها داخل الأسرة؟

-هل اختلاط المفاهيم و القيم لدى الرجل أدى لبروز هذا الدور القيادي لدى المرأة؟

1_ تحديد المفاهيم :

1_1_ الأسرة :

تمثل الأسرة أهم المؤسسات الاجتماعية بل اللبنة الأولي الاجتماعية في حياة البشر، الأمر الذي يجعل الأسرة في ألمصاف الأولي لتربية وبناء الأجيال التي تسهم في نماء أوطانهم لذلك نحتاج لتحديد مفهوم الأسرة تحديدا دقيقا والأسرة الحديثة بشكل خاص.

ليسهناكتعريفاشاملاوكاملاللأسرة، فإذاكانتالأسرةتختلفمنمجتمعلآخر،بلفيالمجتمعالواحد،إلاأنهيمكنالقولأن:"الأسرةهينظاماجتماعيأساسيلهأهميةجوهريةفيبناءالمجتمع،يؤديوظائفضرورية،وحيويةللمجتمعاتالإنسانية،فالأسرةبكلأبعادوظائفهاتسعإلىبناءفرد."

1-2- المرأة العاملة:

المرأة العاملة هي:"التي تعمل خارج بيتها مقابل أجر مادي مع احتفاظها بدورها الأساسي كزوجة وأم ".

و يمكن القول أن المرأة العاملة المتزوجة حسب هذه الدراسة هي التي تزاول عملا خارج بيتها بشكل رسمي و منتظم مقابل اجر مادي تتقاضاه، إضافة إلى أدوارها داخل البيت و المتمثلة في مراعاة زوجها و أولادها إن وجدوا و إدارة شؤون بيتها.

1-3- السلطة العائلية

السلطة التي نقصدها في دراستنا هذه فهي عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة ،إذ قد يتصور البعض أن صنع القرار إنما ينصرف فقط إلى المجالات السياسية و الاقتصادية,مثل التواجد في البرلمان أو السلطة التنفيذية,أو العمل الاقتصادي,أو الإسهام في القطاعات المالية الكبيرة وغيرها،ولكن مستوى العلاقة بين تأثير المرأة في دوائر صنع القرار في المجتمع وقدرتها على التأثير في القرار العائلي الخاص بأسرتها لايقل أهمية عن صنع القرار التشريعي أو التنفيذي.

2-خصائص الأسرة الحديثة :

تتميز الأسرة الحديثة بخصائص عديدة أهمها:

1- تتمتع أفراد الأسرة بالحريات الفردية العامة فلكل فرد فيها كيانه الذاتي وشخصيته القانونية لاسيما إذا بلغ السن الذي يضفي عليه هذه الأهلية ، فأصبح لكل فرد حق التملك في حدود النظام الاقتصادي للدولة ولكل فرد الحق

في أن يعمل ويختر ما يناسبه من أعمال ويؤجر اجر مناسبا على عمله يعطيه نوعا من السلطة داخل الأسرة ونوعا من الحرية .[1]

2- تغير المركز الاجتماعي لعناصر الأسرة خاصة بعد نزول المرأة للعمل وشعورها بقيمتها الاقتصادية وأنها أصبحت سيدة موقف: وأصبحت عنصر إيجابي تتدخل بحرية في اختيار شريك حياتها وتنازع بعدها الرجل في السيادة على الأسرة، بل وأصبحت المتصرفة في شؤون المنزل والقائمة بأكبر قسط من مستلزماته ومسؤولياته [2]

سيادة الاتجاهات الديمقراطية، فكان من نتيجة انتشار النظرية الديمقراطية يحقق قدر من المساواة وتكافؤ الفرص وانتشار التعليم العام وخاصة التعليم الإلزامي فتعلمت البنت ونالت قسط كبيرا من الثقافة وشعرت بحريتها الفكرية والعكس ذالك في حياة الأسرة الحديثة. فأصبحت الأسرة خلية للديمقراطية التي تسطر على مناقشات الأسرة. وللمرأة رأي في تسير شؤون المنزل [3] وغيرها من الخصائص الأخرى كالعناية بتنظيم الحياة الروحية والاهتمام بمظاهر الحضارة.

3_ المرأة العاملة في ثقافة المجتمع الجزائري:

3-1- دوافع خروج المرأة للعمل :

تطرح قضية خروج المرأة للعمل جدالا متكررا بين مؤيد ومعارض ، وهذا ليس على مستوى الرأي العام فحسب وإنما على مستوى آراء النساء العاملات أنفسهن ، فمنهن من تعتبر عن عملها أو وظيفتها بأنها تؤيدها لضرورة اقتصادية ، ومنهن من تلتحق بالعمل لأسباب أخرى كالرغبة في تشكيل علاقات اجتماعية والخروج من العزلة ، أو بسبب زيادة المستوى الثقافي والتعليمي للمرأة ، وفيما يلي أهم الدوافع لخروج المرأة للعمل :

3-1-1- الدافع الاقتصادي : والمقصود بالدافع الاقتصادي هو حاجة المرأة الملحة والشديدة لكسب قوتها بنفسها. وخاصة إن لم تجد المسؤول الذي يتولى الإنفاق عليها ، أو تجده ولكنه يحتاج هو الآخر إلى من ينفق عليه ، وبهذا تصبح المرأة ملزمة بأن تبحث عن عمل تقدر عليه[4]

3-1-2- الدافع الاجتماعي والتطور الديمغرافي : ويتمثل الدافع الاجتماعي لخروج المرأة للعمل في الحاجة إلى الصداقة والرغبة في ممارسة بعض المهارات ، خصوصا إذا كانت لدى المرأة خبرة قبل الزواج في أعمال هامة ذات صلات اجتماعية [5]

3-1-3- التغير الأيديولوجي في الأفكار الخاصة بالدور والعلاقات الأسرية : تشير نتائج الدراسات والبحوث السوسيولوجية إلى ارتباط ظاهرة خروج المرأة للعمل بالتطبيع ، فهناك بعض المتغيرات النابعة من التطور الصناعي تمارس تأثيرا هاما في انتشار هذه الظاهرة ، ومن بين هذه المتغيرات التغير الأيديولوجي [6]. وهو من ابرز الأسباب التي كان لها دور في مساعدة المرأة على الخروج من دائرة العزلة والتهميش وخاصة في الدول العربية التي كانت في السابق تقيد من حرية المرأة وتنظر إليها نظرة انتقاص ، ذلك بأن مهمتها الوحيدة التي وجدت من أجلها هي الإنجاب وفقط. لذلك فظاهرة خروج المرأة للعمل تعكس تغيرا في القيم والاتجاهات الخاصة بدور المرأة في الأسرة ، ويظهر هذا بشكل خاص في الأسر الريفية فبعد أن كانت هذه الأسر ترفض التحاق البنات بالتعليم ، أصبحت الآن تسعى للبحث عن فرص العمل لهن [7]

3-1-4- دافع التأهيل : إن وصول المرأة إلى مستوى الدراسات الجامعية –وحتى ما فوق الجامعية- بعدد مهم ومتزايد يؤدي إلى خلق وضعية اجتماعية ، ثقافية واقتصادية جديدة في البلاد ، فالمرأة قوة عمل وقوة تطور تضاف إلى الجهد العظيم الذي يبذله الرجل الجزائري لإخراج البلاد من التخلف. كما أن مستوى التعليم العالي الذي بلغته الفتيات في بلادنا يجعل من الصعب على الأهل الوقوف أمام رغبة ابنتهم في إعطاء قيمة اقتصادية لمستواها التعليمي، بانضمامها أو دخولها إلى الحياة المهنية وإلى عالم العمل المأجور.

4- مكانة عمل المرأة في المجتمع :

4-1- أهمية تعلم المرأة

لقد شهد أوائل القرن العشرين بداية المطالبة بحق المرأة في العمل ، فبعد أن حققت المرأة نجاحا ملموسا في مجال التعليم كان من الطبيعي أن ينتقل اهتمامها إلى اقتطاف ثمرة هذا التعليم وهو العمل ، وكانت رموز التنوير التي حاربت من أجل تعليم المرأة هي نفسها التي خاضت المعركة من اجل نزول المرأة إلى حقل العمل وعلى رأسها قاسم أمين في كتابه "تحرير المرأة" والشيخ "عبدو" و الشيخ "مصطفى عبد الرزاق" ، وقد انضم إلى هذه الباقة عدد من الرائدات اللواتي خضن المعركة من أجل الأجيال القادمة ومن أجل تقدم الوطن[8].

4-2- نظرة المجتمع لعمل المرأة:

ولم تكن المعركة سهلة أو هينة لكنها لاقت صعوبات عدة منها الأسباب الاجتماعية المعقدة وكان منها نظرة المجتمع لعمل المرأة خصوصا في الطبقة الغنية والمتوسطة ، حيث تعكس ظاهرة خروج المرأة للعمل تغييرا في القيم والاتجاهات بدور المرأة في الأسرة ، ويتضح هذا بشكل خاص في الأسر الريفية فبعد أن كانت هذه الأسر ترفض التحاق البنات بالتعليم في البداية أصبحت ونظرا لظروف خاصة أغلبها مادية تسعى للبحث عن فرص العمل لهن في المصانع. وقد ساعد هذا التغيير الاجتماعي الذي شهده المجتمع وما صاحبه من انتشار ظاهرة خروج المرأة للعمل ن وانخفاض مستويات الدخل في بعض الأسر أدى إلى تبني قيم جديدة اتجاه أدوار المرأة. وأصبح ينظر إلى عمل المرأة إلى أنه من عوامل إكسابها مكانة ووضعا متميزا في المجتمع. وبذلك أصبحت تؤدي المرأة مسؤولياتها اتجاه المجتمع المتمثلة في الإسهامات في المجالات الاجتماعية الثقافية والتعليمية والإصلاحية والسياسية وفي شؤون التنمية الاقتصادية وفي مجال التهذيب الأخلاقي والإعلام وفي نشر الوعي الديني.

وللمرأة دور حيوي وهام في تنمية المجتمع وتقدمه ، ولا خلاف في أهميته وضرورة مساهمة المرأة في مختلف الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للمجتمع ، وخاصة العناصر المتعلمة والقادرة من النساء[9].

و قد أصبح من مؤشرات تقدم المجتمعات مقدار مساهمة المرأة فيها ووضعها الاجتماعية فيه ، رغم أنه هناك اتجاها آخر ارتبط بفكرة أن خروج المرأة للعمل لدى الكثيرين يؤدي إلى الانحراف وسوء السلوك ، فالمرأة العاملة أقل قدرة على إدارة شؤون بيتها وأقل تفرغا لحياتها الأسرية من المرأة التي لا تعمل ، والأكثر من ذلك فإن العمل ارتبط لدى الكثيرين بضيق الوقت.

5- العوامل المؤثرة في عمل المرأة :

هناك عدة عوامل تؤثر في عمل المرأة إيجاباً أو سلباً ,ويمكن تقسيمها إلى عوامل اجتماعية وعوامل اقتصادية علىالنحو الآتي :

5-1 العوامل الاجتماعية :

هناك عدة عوامل اجتماعية تؤثر في عمل المرأة من أهمها :

أ-التعليم والتأهيل: لا شك في أن قاعدة التعليم اتسعتفي الآونة الأخيرة لدى المجتمعات العربية وبخاصة لدىالإناث مما أفسح المجال أمامهن للعمل خارج المنزل .

إن من شأن تعليم المرأة وتأهيلها أن يفسح في المجالأمامها للعمل، حيث تتوافر أمامها فرص أكثر للعمل فمعظمالمهن تتطلب مستويات معينة من التعليم الأكاديمي أوالفني، فانتشار المدارس والمعاهد الفنية والمتوسطةوالجامعات قد سّهل من تعليم الفتيات خاصة في ظل القوانينوالتشريعات التي تشجع وتسهل تعليم الفتاة. ومع ذلك لايعتبر ذلك قاعدة عامة تسري على جميع الفتيات المتعلمات، فإن كثيراً منهن يتزوجن في أثناء الدراسة والتأهيل وغالباً ما يخرجن من سوق العمل، بالإضافة إلى أن الوضع الماديالجيد للأسرة في بعض الحالات يجعل المرأة غير راغبة فيالعمل، كما أن هناك عوامل أخرى قد تؤثر في عدم دخول المرأةللعمل[10] .

ب-ارتفاع معدل سن الزواج للفتيات: لقد بدأ سن الزواجبالارتفاع نتيجة تعلم الفتيات، فمعظم الفتيات يتزوجن بعدالانتهاء من الدراسة الجامعية، مما يؤدي إلى رفع سن الزواجويخفض معدل الخصوبة، إن من شأن ذلك كله أن يسهم في توجه المرأة نحوالعمل خارج البيت[11] .

ج-نظرة المرأة إلى العمل: وهي نظرة ترتبط بالواقعالنفسي والاجتماعي للمرأة، حيث أن كثيراً من النساء يفضلنعمل البيت والعناية بالأسرة، رغم توفر فرص العمل أمامهن، كما أن نظرة المرأة للعمل تتأثر بنظرة المجتمع لعملها بوجهعام، ففي المجتمع العربي يكون الرجل هو المسؤول عن إعالةالأسرة وبالتالي لا تكون المرأة مضطرة للعمل إلا في ظروفاستثنائية قاهرة، بالإضافة إلى أن توجيه التنشئةالاجتماعية وهي أن تعمل المرأة في البيت أولاً .[12]

د-تشريعات وقوانين العمل: لا شك أن التشريعات وقوانينالعمل من شأنها أن تؤثر في عمل المرأة، ففي معظم الأقطارالعربية هناك تشريعات وقوانين تتعلق بعمل المرأة، مثل منحإجازة الأمومة، والضمان الاجتماعي، والتقاعد، والعملالملائم لطبيعة المرأة مع مراعاة ظروفها الاجتماعية، والمساواة في الأجور مع الرجل في حال تساوي العمل، وتوفرفرص التعليم والتأهيل والتدريب، ومراكز محو الأمية وغيرذلك، إن مجمل تلك القوانين والتشريعات معمول بها في معظمالأقطار العربية, والتي من شأنها ان تزيد من فرص العملأمام المرأة[13] .

هـ-الهجرة للذكور داخل الوطن أو خارجه، وهذه الهجرةعامل مؤثر في عمل المرأة لقد تزايد أعداد العامليناالمهاجرين الريفيين وترك العمل الزراعي والتوجه إلىالمدن أو إلى دول أخرى، فقد غير ذلك من وضع المرأةالريفية في العمل. حيث تزايد عملها في المجال الزراعي وقدأخذ هذا العمل يعتمد اعتماداً كبيراً على القوة العاملةالنسائية، ومن جهة أخرى فإن الهجرة إلى الخارج وخاصة منقبل القوى العاملة من الذكور في بعض الأقطار العربية قد أثر على عمل المرأة.[14]

و-زواج المرأة: لقد أجريت العديد من الدراسات فيالأقطار العربية حول أثر عمل المرأة بالزواج، فقد أظهرتدراسة أجريت في الأردن بأن هناك علاقة بين عمل المرأةوالزواج, فقد تبين ان الأغلبية من النساء غير المتزوجاتيخططن لترك أعمالهن بعد الزواج، وأن نسبة عالية من النساءالمتزوجات تفكر بترك أعمالهن بعد الإنجاب, وان نسبة منهنسيتركن العمل لعدم استطاعتهن التوفيق بين واجباتهنالمنزلية ومتطلبات الوظيفة[15]

5-2 العوامل الاقتصادية :

هناك عوامل اقتصادية عديدة مؤثرة في عمل المرأة, منأهمها ما يلي :

أ-طبيعة البناء الاقتصادي للمجتمع:لقد شهد الاقتصادالعربي في الآونة الأخيرة تقدماً ملحوظاً، مما أحدث تغيراً في التوزيع السكاني وزيادة ملحوظة في نسبة مشاركة المرأةفي القوى العاملة نتيجة للتغيرات البنيوية في اقتصادياتالبلدان العربية، فقد كان للنمو الاقتصادي تأثير واضح فيتوزيع السكان داخل هذه البلدان وأصبحت الحياة الحضرية معما تنطوي عليه من تغيرات في التنظيمات الاجتماعية مظهراً بارزاً للمجتمع العربي, وقد تزايدت الحاجة الماسة إلىزيادة دخل الأسرة لتزايد النفقات الاستهلاكية, وهي أعلىبكثير مما كانت عليه في المناطق الريفية التي كانت مكتفيةذاتيا[16]

ب-الضرورة الاقتصادية:وذلك نظراً لتزايد احتياجاتالمرأة نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ممايضطرها للعمل كي تسهم في تلبية متطلبات الأسرة وتخفيفالأعباء على الزوج[17] .

6- عمل الزوجة و تأثيره على صنع القرار الاسري :

تعمل المرأة دائما أيا كان موقعها، ولكن يختلف هذا العمل باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها.

6-1 اجر المرأة و دوره في الأسرة:

أتاح المجتمع الصناعي الحديث والتكنولوجيا الحديثة للمرة الأولى الفرصة أمام المرأة للالتحاق بالعمل والمساواة بالرجل والحصول على أجر نظير هذا العمل وبالتالي المشاركة الإيجابية في ميزانية الأسرة ، ويلاحظ أن غالبية الأسر التي تكون الزوجة فيها عاملة يرحبون بهذا العمل ويعتبرونه مصدرا هاما وأساسيا في زيادة دخل الأسرة ورفع مستوى المعيشة فيها ، وتؤكد معظم الأسر التي تعمل فيها الزوجات عدم وجود أي دليل على عمل الزوجة والأم يكون له أثر سيء على الأطفال أو على العلاقة

بين الأم وأولادها. ومن أجل التوفيق بين العمل في الخارج وأعباء الأسرة ورعاية الزوج والأطفال تلجأ الزوجات العاملات إلى وسائل متعددة ، لكن ذلك يختلف باختلاف الفئة التي تنتمي إليها الزوجة وقد تبين أن غالبية الزوجات العاملات يلجأن إلى تنظيم الوقت بدقة والاستعانة بالخدم واستخدام الأدوات المنزلية الحديثة ورعاية الأطفال وتربيتهم بالاستعانة بأم الزوجة أو حماتها أو خادمة أمينة أو إلحاق الطفل بإحدى دور الحضانة حتى يصل إلى سن الدراسة.

والملاحظ أن الزوجات العاملات معظمهن ينظرن إلى الأدوات المنزلية الحديثة بأنها عاملا رئيسيا يمكنهن من التوفيق بين العمل ورعاية شؤون الأسرة ، إلا أن هذه الأدوات مازالت غير متوفرة عند كثير من الأسر لارتفاع أسعارها ، أما الزوجات العاملات في الفئات الصغيرة والريفية فيتمثل دافعها للخروج للعمل في الظروف الاقتصادية المتردية والحاجة إلى إعالة أسرهن وعادة لا يجدن أي إرضاء للذات أو السعادة[18].

فالعامل المادي هو السبب الرئيسي الذي يدفع الزوجات إلى الالتحاق بالعمل وعموما فإن جميع الأزواج الذين يفضلون أن تعمل زوجاتهم تكون الزوجة في نظرهم قادرة على تحمل المسؤولية ومواجهة الصعاب ن وفي هذا تقدير كبير للزوجة العاملة إلى جانب المشاركة الفعالة في نفقات الأسرة وحتى لو كان في إمكان الزوج النهوض بجميع متطلبات أسرته ، فإن عمل الزوجة يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة وضمانا لمستقبل الأسرة.

ويؤكد التغيير التكنولوجي وما أتاحه من أدوات وإمكانيات عاون الأسرة على التغلب على الوقت والجهد في إدارة الشؤون المنزلية ، الأمر الذي خلق ظروفا ملائمة لقيام المرأة بعمل مستقل عن عمل زوجها خارج المنزل.

فالسبب الرئيسي الذي يكمن وراء عدم ترحيب الزوج بعمل زوجته هو رغبة الزوج في أن تتفرغ زوجته لرعايته ورعاية المنزل والأولاد ، وبعضهم الآخر يرى أن حالتهم المالية طيبة ولا يحتاجون لمساعدة الزوجة المالية بالتحاقها للعمل ، كما يلاحظ أيضا أن نسبة كبيرة من الأزواج لا يرحبون بعمل الزوجة لعدم توفر الخبرة أو بحجة أنه ليس لديها مؤهلات تمكنها من الالتحاق بأعمال ملائمة من جهة ومن جهة أخرى فالأزواج الذين تعمل زوجاتهم يخضعون للأمر الواقع وذلك من خلال عمل الزوجة ولكن لا يوافقون من حيث الرأي المعتقد وذلك بالنسبة للرجال المحافظين. فالمرأة ترحب بعملها كزوجة وترضى به وتتمسك به خاصة لحصولها على مؤهل علمي مناسب يجعلها تقبل وتستجيب للتغيير.

فالمرأة من خلال عملها استطاعت أن تقوم بدور فعال في جميع مجالات العمل حيث أظهرت كفاءة عالية وذلك بفضل التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية ، إلا أن عدم التحاق المرأة بالعمل مازال يعتبر شيئا مقبولا بعكس الرجل لأنها إذا لم تعمل في خارج المنزل فيكفي أنها تقوم برعاية شؤون أسرتها ، لأن العمل خارج المنزل أصبح جزءا هاما في حياة الكثير من الزوجات حتى لو تحملن ، إلى جانب القيام بأعمال المنزل. وقد فتح التحاق المرأة بالعمل أمامها مجالات واسعة للنشاط الاجتماعي وأحدث ذلك تغييرات على المرأة وبالتالي على الأسرة ومساواتها مع الرجل ، فهي لا تعمل لأن ظروفها الاقتصادية والاجتماعية قاسية ولكن تعمل للترفيه عن نفسها ، وأصبح للمرأة أو الزوجة القادرة على العمل أن تطالب به تأكيدا لذاتها وتأكيدا لمساواتها بالرجل[19].

كما أن تنظيم الأسرة وأهدافها القومية قد دعم مركز المرأة التي تتجاوب مع الرغبة في تقليل الإنجاب وإسقاط كثير من حجج الرجال في إنجاب عدد أكبر.

6-2-تغير الأفكار و القيم و قيادة المرأة للأسرة

مع أن نسبة الزوجات العاملات ما تزال نسبة ضئيلة بالقياس إلى مجموع الزوجات في المجتمع فإن هؤلاء يعملن بصورة أو بأخرى وزادت مسؤولياتهن داخل المنزل بشكل لم يكن موجودا في الأسرة الممتدة التقليدية وبالتالي ارتفاع مكانة المرأة و سقوط الكثير من الأفكار والقيم التي كانت تعطيها مرتبة أقل من الرجل.

ولكن تبين أن الزوجة مازالت تتحمل مسؤولية إدارة المنزل إلى جانب تحمل مسؤولية إدارة المنزل إلى جانب تحمل مسؤولية الوظيفة ،كما تشرف في نفس الوقت على رعاية الأطفال ومراقبة سلوكهم ، فكأن عمل المرأة في هذه الحالة لم يقلل أو ينقص من المسؤوليات التقليدية التي كانت تضطلع بها الزوجة في تاريخ الأسرة الإنسانية ونظرا لعدم ارتياح الرجال إلى الإخفاق من جانب المرأة من حيث مسؤولياتها كامرأة وكزوجة فإن العبء الملقى على الزوجة في هذه الحالة أصبح عبئا مضاعفا مما يسبب لكثير من الزوجات الإرهاق والإحساس الدائم بالتعب وربما فقدان الصفات المميزة التي يفضلها الرجل[20].

و عليه فالعلاقات الأسرية التي تعمل فيها الزوجة تتأثر بعمق ومن أبرزها الصراع الظاهر أو المستتر بين الزوج والزوجة على السيادة والميزانية والادخار ومعاملة الأطفال والصلة بالنسق القرابي وتمضية وقت الفراغ وغير ذلك ممن المسائل التي طرحها وأفرزها التغير الاجتماعي بوجه عام.

خاتمة:

إن تمكين المرأة منالمشاركة في صنع القرار الأسري –سواء أكانت زوجة أو أماً أو أختاً أوابنة –لايعني صراعاً أو مزاحمة لسلطة الرجل داخل الأسرة,وإنما يحققذلك شروط قيام المرأة بدورها كشريك كامل,مما يحقق التوازن في العلاقاتوالأدوار.والتوازن شرط ضروري لتلافي مخاطر الصراع المستتر الذي يهددداستقرار العلاقات في الأسرة والمجتمع، فالمرأة التي تشعر بتوازنالعلاقة مع أفراد أسرتها إنما تشعر بالأمان والاستقرار,مما يتيح لهافرصة أفضل للقيام بدورها في تحمل مسؤوليتها كأم وزوجة و إمرأة عاملة,دونالحاجة إلى الدخول في صراع خفي مع الزوج أو إلى كثرة الإنجاب من أجلالاحتفاظ بالزوج.من هنا وجبت مساعدتها على المشاركة في صناعة القراراداخل أسرتها.

قائمة المراجع:

[1]- مصطفي الخشاب : **دراسة في علم الإجتماع العائلي** ، القاهرة ، لجنة البيان العرب، 1966 ص 56

[2]- حسن أحمد الخواني وأخرين **: علم الإجتماع العائلي** ، دار المعرفة الجامعية 1991،ص144

[3]- عبد الحميد سيد منصور : **الأسرة على مشارف القرن 21** ، القاهرة ، دار الفكر العرب ،ط1 ، 2000، ص29

[4]-سيد رمضان : **إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان** . الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2002، ص 125

[5]-سامية محمد فهمي : **مشاركة المرأة في تنمية المجتمع**. الطبعة الثانية ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 199،س ص 48.

[6] _ عليا شكري : **الأسرة والطفولة .** الطبعة الأولى ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، بدون سنة. ص 109.

[7] .-**المرجع السابق** ص 123

[8] . سامية محمد فهمي : **مشاركة المرأة في تنمية المجتمع**المرجع السابق ص .60

[9] . **نفسه:** ص 77

[10] .صالح جرادات: **حقوق المرأة في الإسلام,** دراسة مقارنةمع الواقع، المجلةالثقافية-الجامعة الأردنية، ص 20

[11] حسين محمود : **مشكلات المراة العربية في التعليم و العمل،** المنظمة العربية للتعليم و العلوم، تونس، 1982.ص 21

[12] .صالح جرادات: **"حقوق المرأة في الإسلام,** دراسة مقارنةمع الواقع", المرجع السابق ص 22

[13] .محمد صفوت الأخرس **: ترتيب العائلة العربية ووظائفها** ،دمشق ، وزارة لثقافة والإرشاد القومي ، 1977.ص 110

[14] .مريم سليم: **أوضاع المرأة العربية" وضع المرأة العربيةبين ثقل الواقع وتطلعات التحرر,** مركز دراسات الوحدةالعربية, بيروت, 1999م, ص.21

[15] .هدى زريق: **نحو تدعيم عمل المرأة الاقتصادي في الوطنالعربي** مجلة المستقبل العربي, رقم ,48 شباط 1983م, ص ص .(97-96)

[16] .- محمد سعيد النابلسي: **"لاقتصاد السياسي،** مطابع مؤسسةالوحدة, دمشق, ,1981 ص ص(16-17)

[17] .- بدر الدين السباعي: **مشكلة المرأة:** العامل التاريخي ,دار الفارابي, بيروت, 1985م, ص .136 .

[18] . سناء الخولي : **الزواج والعلاقات الأسرية .** الإسكندرية: دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، 1983. ص 303

[19] سناء الخولي : **الزواج والعلاقات الأسرية** ،المرجع السابق ص 304

[20] -نوال السعدي: **الوجه العاري للمرأة العربية،** المؤسسة العربية للدراسة و النشر، ط1، 1975 ص 76.